

دليل من فرق بين الذكر والأنثى .

استدل من فرق بين الذكر والأنثى ، فجعل الذكر أن يتم له ثماني عشرة سنة، وللأنثى أن يتم لها سبعة عشر عاماً . بأن الأنثى أسرع نمواً من الغلام ، فزادوا سنة في حق الغلام لاشتمالها على الفصول الأربع التي منها ما يوافق المزاج لا محالة ^(١) .

وكون الأنثى أسرع نمواً هذا أمر محسوس ، لكن تحديده بالسنة يحتاج إلى توقف . ولا دليل هنا .

دليل ابن حزم على أن البلوغ با لسن لا يكون إلا بتمام تسع عشرة .

قال ابن حزم : " وأما استكمال التسعة عشر عاماً ، فإجماع متيقن ، وأصله أن رسول الله ﷺ ورد المدينة ، وفيها صبيان ، وشبان ، وكهول ، فألزم الأحكام من خرج عن الصبا إلى الرجولة ، ولم يلزمها الصبيان ، ولم يكشف أحداً من كل من حواليه من الرجال : هل احتلمت يا فلان؟ وهل أشعرت؟ وهل أنزلت؟ وهل حضت يا فلانة؟ هذا أمر متيقن لا شك فيه ، فصح يقيناً أن هناك سناً إذا بلغها الرجل أو المرأة فهما ممن ينزل، أو ينبت، أو يحيض إلا أن يكون فيهما آفة تمنع من ذلك، كما بالأطلس آفة منعه من اللحية لولاها لكان من أهل اللحية بلا شك . هذا أمر يعرف بما ذكرنا من التوقف وبضرورة الطبيعة الجارية في جميع أهل الأرض، ولا شك في أن من أكمل تسع عشرة سنة، ودخل في

(١) البحر الرائق (٩٦/٨) .

عشرين سنة ، فقد فارق الصبا ولحق بالرجال - لا يختلف اثنان من أهل كل ملة وبلدة في ذلك ^(١) .

والجواب على ما ذكر ابن حزم .

أن يقال : الاستدلال بالإجماع لا يصح إلا لو كان الإجماع منهم على أن من نقص عن تسع عشرة عاماً لم يصل إلى مرحلة البلوغ ، أما كونهم اتفقوا على أن من أتم تسع عشرة سنة فقد بلغ ، فلا يصح هذا دليلاً لرد ما دونها من مسائل الخلاف ، وهذا بين . أرأيت لو أنهم اتفقوا على استحباب شيء واختلفوا في وجوبه ، فكونهم اتفقوا على استحبابه لا يكون دليلاً لرد خلافهم في الوجوب ، والله أعلم .

^(١) المحلي (مسألة : ١١٩) .

الباب الأول

في أحكام الحيض من حيث مقداره ووقته

ويشتمل على تسعة فصول :

الفصل الأول : خلاف العلماء في السن التي تحيض فيها المرأة .

الفصل الثاني : الخلاف في منتهى سن الحيض عند النساء .

الفصل الثالث : هل الحمل زمن صالح للحيض ؟

الفصل الرابع : خلاف العلماء في أقل الحيض .

الفصل الخامس : خلاف العلماء في أكثر الحيض .

الفصل السادس : خلاف العلماء في غالب الحيض .

الفصل السابع : خلاف العلماء في أقل الطهر .

الفصل الثامن : القول في أكثر الطهر .

الفصل التاسع : القول في غالب الطهر .

الفصل الأول

خلاف العلماء في السن التي تحيض فيها المرأة

اختلف العلماء في الزمن الذي تحيض فيه المرأة .

فقليل : لا حيض قبل تسع سنين .

وهو المعتمد عند الحنفية ^(١)، واختاره بعض المالكية ^(٢)، والمشهور من مذهب الشافعية ^(٣) والحنابلة ^(٤) .

وقيل : يمكن أن تحيض البنت وعمرها ست سنوات !!

وهو قول أبي النصر محمد بن سلام من الحنفية ^(٥) .

وقيل : أدنى سن تحيض به المرأة سبع سنين اختاره بعض

^(١) شرح فتح القدير (١٦٠/١) وقد ذكر الخلاف في المذهب الحنفي ، في أقل سن تحيض فيه المرأة ، ثم قال : " والمختار تسع " . وانظر : المبسوط للسرخسي (١٤٩/٣) .
البنية - العيني (٦١٤/١) . البحر الرائق (٢٠٠/١) . تبين الحقائق (٥٤/١) بدائع الصنائع (٤١/١) مراقي الفلاح (ص ٥٧) .

^(٢) الخرشي (٢٠٤/١) منح الجليل (١٦٧/١) حاشية الدسوقي (١٦٨/١) الشرح الصغير (٢٠٨/١) أسهل المدارك (٨٧/١) .

^(٣) المجموع (٤٠٠/٢) روضة الطالبين (١٣٤/١) مغني المحتاج (١٠٨/١) نهاية المحتاج (٣٢٤/١) الحاوي الكبير (٣٨٨/١) .

^(٤) كشف القناع (٢٠٢/١) شرح منتهى الإرادات (١١٣/١) المغني (٤٤٧/١) المحرر (٢٦/١) الكافي (٧٤/١) الروض المربع (٤٢٤/١) الإنصاف (٣٥٥/١) الفروع (٢٦٥/١) المبدع شرح المقنع (٢٦٧/١) شرح العمدة (٤٨٠/١) .

^(٥) المبسوط - السرخسي (١٤٩/٣) .

الحنفية ^(١) .

وقيل : اثنتا عشرة سنة .

وهو قول بعض الحنفية ^(٢) ورواية عن الإمام أحمد اختارها أبو يعلى من الحنابلة ^(٣) .

وقيل : لا حد لأدنى سن تحيض فيه المرأة .

اختاره ابن رشد من المالكية ^(٤) وابن تيمية من الحنابلة ^(٥) .

دليل من قال : لا حيض قبل تسع سنين .

الدليل الأول :

[١٧] روى الترمذي ^(٦) ، والبيهقي ^(٧) ، كلاهما تعليقا :

قال البيهقي : وروينا عن عائشة رضي الله عنها قالت :

إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة .

قال البيهقي : تعني - والله أعلم - فحاضت فهي امرأة .

[ضعيف لتعليقه ، ومع كونه معلقاً فهو موقف على

(١) انظر : المرجع السابق .

(٢) انظر : شرح فتح القدير (١٦٠/١) . وانظر : ما أحلتك عليه من المراجع في

المذهب الحنفي .

(٣) انظر : الإنصاف (٣٥٥/١) ، والفروع (٢٦٥/١) .

(٤) مقدمات ابن رشد (١٣٠/١) .

(٥) مجموع الفتاوى (٢٣٧/١٩) .

(٦) سنن الترمذي (٤١٨/٣) .

(٧) سنن البيهقي (٣٢٠/١) .

عائشة [^(١)] .

ولا دلالة فيه على المسألة ؛ لأننا نسأل : هل إذا بلغت الجارية تسع سنين صارت امرأة مطلقاً ، أو بشرط الحيض .

فإن قيل : إنها امرأة مطلقاً حتى ولو لم تر الحيض ، فهذا لا أعلم أحداً قال به .

وإن قيل : بشرط الحيض ، فهو لا يعارض القول الراجح ، القائل بعدم التحديد ؛ لأنهم يقولون أيضاً إذا رأت الجارية الحيض ، وهي ابنة تسع سنين فهي امرأة ، والله أعلم .

وربما قالت عائشة هذا بما عرفت من نفسها .

[١٨] فقد روى البخاري ، قال : حدثنا محمد بن يوسف ، عن

هشام ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها :

أن النبي ﷺ تزوجها ، وهي بنت ست سنين ، وأدخلت عليه ،

(١) وروي مرفوعاً : أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٧٣/٢) من طريق عبيد بن شريك ، حدثني سليمان بن شرحبيل ، حدثنا عبد الملك بن مهران ، ثنا سهل بن أسلم العدوي ، عن معاوية ابن قرّة ، قال : سمعت ابن عمر فذكره مرفوعاً .

وفيه عبد الملك بن مهران .

قال ابن عدي : مجهول ، ليس بالمعروف . الكامل (٣٠٧/٥) .

وقال العقيلي : صاحب مناكير ، غلب عليه الوهم ، لا يقيم شيئاً من الحديث .

الضعفاء الكبير (٣٤/٣) .

وقال أبو حاتم : مجهول . الجرح والتعديل (٣٧٠/٥) .

وقال أبو علي بن السكن : منكر الحديث . اللسان (٦٩/٤) .

ومن دونه لا يعرفون . انظر : إرواء الغليل (١٨٥) .

وهي بنت تسع ، ومكثت عنده تسعاً . وهو في مسلم ^(١) .
ولا يفهم من الحديث التحديد .

الدليل الثاني :

من النظر . قال ابن قدامة : " دم الحيض إنما خلقه الله لحكمة
تربية الحمل به ، فمن لا تصلح للحمل لا توجد فيها حكمته ، فينتفي
لانتفاء حكمته ، كالمني فإنهما متقاربان في المعنى ، فإن أحدهما يخلق منه
الولد ، والآخر يربيه ويغذيه ، وكل واحد منهما لا يوجد من صغير .
ووجودهما علم على البلوغ . وأقل سن تبلغ له الجارية تسع سنين فكان
ذلك أقل سن تحيض له الجارية " اهـ ^(٢) .

الدليل الثالث :

قالوا : إن المرجع في هذه المسألة إلى الوجود . لأنه لم يأت تحديد
ذلك من الشرع ، ولم يوجد من النساء من يحضن عادة فيما دون هذا
السن ^(٣) .

قال الشافعي : " أعجل من سمعت من النساء تحيض نساء تهامة ،

^(١) صحيح البخاري (٥١٣٣) ، ومسلم (١٤٢٢) .

^(٢) المغني (٤٤٧/١) .

^(٣) المغني (٤٤٧/١) وما ذكره ابن قدامة ، هو دليل عليهم لا لهم ، لأن الحيض إذا
كان مرجعه إلى الوجود ، فلماذا التحديد بالسن ، لماذا لا يكون المرجع إلى وجود الدم الذي
يصلح بأن يكون حيضاً بسبب لونه أو رائحته أو ثخونه ؟

يحضن لتسع سنين ، وقد رأيت جدة لها إحدى وعشرون سنة " (١) .

قلت : بل جاء في المبسوط للسرخسي : " ابنة أبي مطيع البلخي ، صارت جدة ولها من العمر تسعة عشر عاماً " اهـ (٢) .

وحساب ذلك أن يكون أبو مطيع زوج ابنته ، وهي ابنة تسع سنين فوضعت لأقل الحمل : أي بعد ستة أشهر ، وكانت أنثى ، وزوجها هي الأخرى ، وعمرها تسع سنين ، فوضعت لأقل الحمل هي الأخرى ، فأصبحت الأم جدة ، وعمرها تسعة عشر عاماً .

دليل من قال : يمكن أن تحيض الجارية وعمرها ست سنوات.

لا أعلم له دليلاً ، لا من الأثر ، ولا من النظر . وإنما قال ذلك أبو نصر محمد بن سلام ، وقد سئل كما في المبسوط : عن ابنة ست سنين إذا رأت الدم ، فهل يكون هذا دم حيض ؟

فأجاب : إن تمادى بها مدة الحيض ، ولم يكن نزوله لآفة ، فهو حيض (٣) .

(١) الخاوي (٣٨٨/١) ، هاتان روايتان عن الشافعي : أما الأولى فهي قوله " أعجل من سمعت من النساء ... " فهي ثابتة عنه ، ذكرها في الأم (٦٤/١) . وأما الرواية الثانية ، وهي قوله : " وقد رأيت جدة لها إحدى وعشرون سنة ... فهذه لم تثبت عنه ، فقد رواها البيهقي (٣١٩/١) من طريق أحمد بن طاهر ابن حرملة ، قال : حدثني جدي ، عن الشافعي قال : رأيت بصنعاء جدة لها إحدى وعشرين سنة .

وأحمد بن طاهر هذا كذبه الدارقطني ، وقال ابن عدي : حدث عن جده ، عن الشافعي حكايات بواطيل ، يطول ذكرها . انظر الميزان (١٠٥/١) .

(٢) المبسوط (١٤٩/٣) .

(٣) المبسوط (١٤٩/٣) .

فهذا جواب على سؤال افتراضي لا دليل عليه لا من الأثر ،
ولامن النظر ولم يكن سؤالاً عن أمر واقع حتى يبنى عليه حكم . والله
أعلم .

دليل من حدد سن الحيض بسبع سنين .

[١٩] استدلو بما رواه أحمد ، قال : حدثنا محمد بن عبد الرحمن
الطفاوي ، وعبد الله بن بكر السهمي ، المعنى واحد قالوا : حدثنا سوار
أبو حمزة ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه : عن جده قال : قال رسول الله
ﷺ : " مروا أبناءكم بالصلاة لسبع سنين ، واضربوهم عليها لعشر
سنين ، وفرقوا بينهم في المضاجع . وإذا أنكح أحدكم عبده فلا ينظرن
إلى شيء من عورته ، فإنما أسفل من سترته إلى ركبته من عورته ^(١) .
[صحيح لغيره] ^(٢) .

^(١) المسند (١٨٧/٢) .

^(٢) الإسناد مداره على سوار بن داود المزني أبي حمزة الصيرفي .

قال أحمد : شيخ بصري ، لا بأس به . روى عنه وكيع فقلب اسمه ، وهو شيخ يوثق
بالبصرة . لم يرو عنه غير هذا الحديث . يعني : حديثه عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن
جده . "علموا أولادكم الصلاة" . الجرح والتعديل (٢٧٢/٤) ، تهذيب الكمال (٢٣٦/١٢) .
ووثقه يحيى بن معين ، كما في رواية إسحاق بن منصور عنه . الجرح والتعديل
(٢٧٢/٤) ، تهذيب التهذيب (٢٥٣/٤) .
وقال الدارقطني : لا يتابع على حديثه فيعتبر به . تهذيب الكمال (٢٣٦/١٢) تهذيب
(٢٥٣/٤) .

وذكره العقيلي في الضعفاء . الضعفاء الكبير (١٦٧/٢) .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطئ . الثقات (٤٢٢/١) .

وفي التقريب : صدوق له أو هام .

قلت : إذا كان الأمر كما قال أحمد : لم يرو عنه إلا حديث واحد : " مرو أبناءكم بالصلاة ... " فكيف يمكن أن يقال : له أو هام . ولعل الحافظ تابع ابن حبان حين ذكره في الثقات ، وقال : يخطئ، ولو اقتصر الحافظ على كلمة (صدوق) لكان أولى .
أما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . فقد اختلف الناس فيه :

فمنهم من ضعفه مطلقاً .

ومنهم من وثقه مطلقاً .

ومنهم من وثق عمرواً في روايته عن غير أبيه .

والحق أن حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده من قبيل الحسن لذاته . وإليك تفصيل هذه الأقوال :

أما من ضعفه مطلقاً ، فمنهم يحيى بن سعيد ، فقد نقل عنه علي بن المديني أنه قال : حديثه عندنا واهٍ . الجرح والتعديل (٢٣٨/٦) ، الكامل (١١٤/٥) .

وقال ابن عيينة : حديثه عند الناس فيه شيء . تهذيب الكمال (٦٤/٢٢) .

وقال أيضاً : غيره خير منه . وهذا من الجرح . الضعفاء الكبير - العقيلي (٢٧٣/٣) .

وقال أحمد : له أشياء مناكير ، وإنما يكتب حديثه ، يعتبر به ، فأما أن يكون حجة فلا .

تهذيب الكمال (٦٤/٢٢) .

وقال يحيى بن معين : ليس بذاك ، كما في رواية أبي بكر بن أبي خيثمة . الجرح

والتعديل (٢٣٨/٦) .

وقال الآجري : قيل لأبي داود : عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، حجة عندك؟

قال : لا ، ولا نصف حجة .

قلت : ينبغي أن يحمل تضعيفه على روايته عن أبيه ، عن جده ، فهذا يحيى القطان يقول

فيما رواه صدقة بن الفضل عنه : إذا روى عنه الثقات ، فهو ثقة يحتاج به .

ومنهم من وثقه مطلقاً .

قال البخاري : رأيت أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، وإسحاق بن راهويه ، وأبا

عبيد ، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، ما تركه أحد من

المسلمين . قال البخاري : من الناس بعدهم ؟ تهذيب الكمال (٦٩/٢٢) ، والتاريخ الكبير

(٣٤٢/٦) وليس في التاريخ قوله : " من الناس بعدهم " . وانظر الترمذي (١٤٠/٢) .
وقال يحيى بن معين : ثقة ، كما في رواية الدوري عنه . الجرح والتعديل (٢٣٨/٦) ،
ولعله يقصد روايته عن غير أبيه ، لأنني نقلت عنه قبل قليل قوله : ليس بذلك .
وقال العجلي : ثقة . ثقات العجلي (١٧٨/٢) .

ومن الناس من فصل :

قال ابن حبان : فليس الحكم عندي إلا بمجانبة ما روى عن أبيه ، عن جده ، واحتجاج
بما روى عن الثقات غير أبيه ، ولولا كراهة التطويل لذكرت من مناكير أخباره التي رواه عن
أبيه ، عن جده أشياء يستدل بها على وهن هذا الإسناد . المجروحين . (٧١/٢) .
وقال يحيى بن معين : إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فهو كتاب ومن هنا
جاء ضعفه ، وإذا حدث عن سعيد بن المسيب ، أو سليمان بن يسار أو عروة فهو ثقة عن
هؤلاء .

وقال أبو زرعة : روى عنه الثقات مثل أيوب السختياني وأبي حازم والزهري والحكم
ابن عتيبة ، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه ، عن جده ، وقال : " إنما سمع أحاديث
يسيرة ، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها . وقال أبو زرعة : ما أقل ما نصيب عنه مما روى
عن أبيه عن جده من المنكر وعامة هذه المناكير التي تروى عنه إنما هي عن المثني بن الصباح
وابن لهيعة ، والضعفاء .

وقال أبو زرعة أيضاً : مكى كأنه ثقة في نفسه ، وإنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده .
الجرح والتعديل (٢٣٨/٦) .

قال ابن حجر : فأما روايته عن أبيه فرمما دلس ما في الصحيفة بلفظ : " عن " فإذا قال :
حدثني أبي فلا ريب في صحتها ، كما يقتضيه كلام أبي زرعة .

وقال : " والمقصود بجده الجد الأعلى : عبد الله بن عمرو ، لا محمد بن عبد الله . وقد
صرح شعيب بسماعه من عبد الله ، ثم ساق جملة من الأحاديث في التهذيب يصرح فيها
شعيب بسماعه من عبد الله بن عمرو . تهذيب التهذيب (٤٣/٨) .

وقال ابن عدي : روى عنه أئمة الناس وثقاتهم ، وجماعة من الضعفاء ، إلا أن أحاديثه
عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ اجتنبه الناس مع احتمالهم إياه ، ولم يدخلوه في صحاح
ما خرجوه ، وقالوا : هي صحيحة . الكامل (١١٤/٥) .

وقال ابن معين : هو ثقة في نفسه ، وما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه وليس بمتصل ، وهو ضعيف من قبل أنه مرسل . وجد شعيب كتب عبد الله بن عمرو فكان يرويها عن جده أرسالاً ، وهي صحاح عن عبد الله غير أنه لم يسمعها . تهذيب التهذيب (٤٣/٨) . قال ابن حجر : فإذا شهد ابن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمعها ، وصح سماعه لبعضها ، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة ، وهو أحد وجوه التحمل . اهـ . وهذا هو غاية التحرير . وبناء عليه يكون إسناد حديثنا : " مروا أبناءكم بالصلاة " حسناً إن شاء الله تعالى .

تخريج الحديث :

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٤/١) ح ٣٤٨٢ : حدثنا وكيع ، عن داود بن سوار . به ، انقلب اسمه على وكيع ، كما لم يرو زيادة : " إذا نكح أحدكم عبده " : لكن أخرجه أبو داود (٤٩٦) : حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا وكيع به ، بذكر الزيادة . وأخرجه أبو داود (٤٩٥) : حدثنا مؤمل بن هشام - يعني : الشكري - حدثنا إسماعيل ، عن سوار أبي حمزة به ، بدون ذكر الزيادة . وأخرجه الدارقطني (٢٣٠/١) من طريق النضر بن شميل ، ومن طريق عبد الله بن بكر السهمي ، فرقهما ، عن سوار أبي حمزة به . بذكر الزيادة من كليهما . وأخرجه الحاكم (١٩٧/١) من طريق عبد الله بن بكر السهمي به . ومن طريق عبد الله بن بكر ، أخرجه العقيلي في الضعفاء (١٦٧/١) والخطيب في تاريخه (٢٧٨/٢) والبيهقي (٨٤/٣) .

وله شاهد ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٤/١) ح ٣٤٨١ ، وأحمد (٤٠٤/٣) والدارمي (١٤٣١) وابن الجارود في المنتقى (١٤٧) وأبو داود (٤٩٤) والترمذي (٤٠٧) وقال : حسن صحيح . والطحاوي في مشكل الآثار (٢٣١/٣) والدارقطني (٢٣٠/١) والحاكم (٢٠١/١) وقال : صحيح على شرط مسلم !! وأقره الذهبي !! وأخرجه البيهقي (١٤/٢) (٨٣/٣) كلهم من طريق عبد الملك بن الربيع بن سبرة ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا بلغ الغلام سبع سنين أمر بالصلاة ، فإذا بلغ عشرًا ضرب عليها " .

هذا لفظ أحمد . والحديث إسناده ضعيف . فيه عبد الملك بن الربيع .

قال ابن معين : أحاديث عبد الملك ، عن أبيه ، عن جده ضعاف . الجرح والتعديل

(٣٥٠/٥) .

وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً يروي عن أبيه ما لم يتابع عليه . المجروحين

(١٣٢/٢) .

ووثقه العجلي .

وقال أبو الحسن بن القطان : لم تثبت عدالته ، وإن كان مسلم أخرج له ، فغير محتج

به . تهذيب التهذيب (٣٤٩/٦) .

يقصد أن مسلماً لم يحتج به . وإنما أخرج له حديثاً واحداً في المتعة متابعة ، فليس على

شرط مسلم . ولهذا لم يصب الحاكم عندما قال : على شرط مسلم . ومع ضعف إسناده إلا

أنه صالح في الشواهد . فيكون الحديث صحيحاً لغيره .

وقد روي من حديث أنس . أخرجه الحارث في مسنده ، كما في بغية الباحث عن

زوائد مسند الحارث (ص ٤٨) قال : حدثنا داود بن المحبر ، ثنا عبد الله بن المثني بن عبد الله

بن أنس بن مالك عن عمه ثمامة بن عبد الله بن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : " مروهم

بالصلاة لسبع ، واضربوهم عليها لثلاث عشرة " .

وأخرجه الطبراني كما في مجمع البحرين (٥٣٧) : من طريق أبي بكر الأعيان ، ثنا داود

ابن المحبر ، ثنا أبي ، عن ثمامة به .

وأخرجه الدارقطني (٢٣١/١) من طريق الفضل بن سهل ، ثنا داود بن المحبر ، ثنا عبد

الله ابن المثني به .

فالحديث ضعيف جداً ، وأورده الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٣٤٩) من مسند

أنس . وقال : فيه داود بن المحبر ، متروك ، وقد خالف في هذا الحديث سنداً ومتناً .

يقصد الحافظ : مخالفته في الإسناد : وذلك يجعله من مسند أنس ، وهو غير معروف ،

والمخالفة في المتن ، فإن المعروف في لفظه : " واضربوهم عليها لعشر " وهذا قال : " لثلاث

عشرة " .

قلت : داود بن المحبر ، قال فيه أبو حاتم : غير ثقة ، ذاهب الحديث ، منكر الحديث .

الجرح والتعديل (٤٢٤/٣) .

وقال الدارقطني : متروك . تهذيب التهذيب (١٧٣/٣) .

وكذبه أحمد . ضعفاء الأصبهاني (٦١) .

وجه الاستدلال :

قالوا : إن الأصل في الأمر الوجوب ، ولا يؤمرون إلا إذا كانوا بالغين ؛ لأن غير البالغ قد رفع عنه القلم .

وهذا الاستدلال فيه ضعف ؛ لأن الأمر لم يوجه للصبيان ، وإنما خوطب به الأولياء ، من باب التربية ، وتعويدهم على الصلاة وتدريبهم عليها ، حتى إذا بلغوا كان قيامهم بالأمر سهلاً ، ولو كان الخطاب موجهاً إليهم لكان ممكن أن يصح الاستدلال .

ولذلك في سورة النور . قال سبحانه وتعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم ، والذين لم يبلغوا الحلم

وقال أيضاً : شبه لا شيء ، لا يدري ما الحديث . التاريخ الكبير (٢٤٢/٣)

وقال البخاري : منكر الحديث . التاريخ الكبير (٢٤٤/٣) .

وقال أيضاً : منكر الحديث ، شبه لا شيء ، كان لا يدري ما الحديث . الضعفاء

الصغير (١١٠) .

وقال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات ، ويروي عن المجاهيل المقلوبات .

وقال الدارقطني : كتاب العقل وضعه أربعة : أولهم ميسرة بن عبد ربه ، ثم سرقه منه

داود ابن المحبر فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة .. الخ كلام الدارقطني . تاريخ بغداد

(٣٥٩/٨) .

وقال يحيى بن معين : ثقة . فتعقبه الخطيب ، وقال : حال داود ظاهرة في كونه غير

ثقة ، ولو لم يكن له غير وضعه كتاب العقل بأسره لكان دليلاً كافياً على ما ذكرته . تاريخ

بغداد (٣٥٩/٨) .

ومع شدة ضعفه فإن داود بن المحبر تارة يحدث به عن عبد الله بن المشنى وتارة يحدث

به عن أبيه ، والله أعلم .

منكم ﴿^(١)﴾ .

وحين بلغوا وجه الخطاب إليهم مباشرة فقال سبحانه : ﴿ وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا ﴾ ^(٢) .

دليل من قال : أدنى سن تحيض به المرأة اثنا عشر سنة .

[٢٠] استدلو بما روى مرفوعاً عن أبي أمامة رضي الله عنه :

" ذراري المسلمين يوم القيامة تحت العرش ، شافع ومشفع ، من لم يبلغ اثنتي عشرة سنة ، ومن بلغ ثلاث عشرة سنة فعليه وله " .
[ضعيف جداً] .

ظاهره أن التكليف منوط ببلوغ هذا السن ، ولأن لفظ الذراري يشمل الذكر والأنثى ^(٣) .

(١) النور : ٥٨ .

(٢) النور : ٥٩ .

(٣) الحديث رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١٥/٢) : وعنه الديلمي في مسنده من طريق ركن أبي عبد الله ، عن مكحول ، عن أبي أمامة مرفوعاً .
ونسبه السيوطي في الجامع الصغير كما في فيض القدير (٥٦٠/١) إلى أبي بكر في الغيلانيات .

قال السيوطي في الجامع الكبير (٥٢٦/١) فيه ركن بن عبد الله ، وهو متروك . اهـ

قلت : قال البخاري : منكر الحديث . التاريخ الكبير (٣/٣٤٣) .

وقال أبو نعيم : لا شيء . ضعفاء الأصبهاني (٧٢) .

وقال ابن حبان : لا يجوز الاتّجاج به في حال ، روى عن مكحول ، عن أبي أمامة

بنسخة أكثرها موضوع . المحروحين (٣٥٢) .

قال فيه النسائي : متروك الحديث .

دليل من قال بعدم التحديد :**الدليل الأول :**

عدم الدليل المقتضي للتحديد ، فلا يوجد دليل من الكتاب ، ولا من السنة على القول بالتحديد ، فمتى وجد الدم الذي يمكن أن يحكم له بأنه حيض في لونه ، ورائحته ، وثخونه ، فهو حيض ، ولو كان التحديد شرعاً ، بحيث لا يعتبر الدم قبله ، ولا بعده حيضاً ، لوجب على الرسول ﷺ أن يبينه للأمة ، ولو بينه لنقلوه ، ولحفظه الله سبحانه وتعالى لنا ؛ حيث تعهد سبحانه وتعالى بحفظ الشريعة .

الدليل الثاني :

قال تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى ^(١) ﴾ .

وجه الاستدلال :

علق الله سبحانه وتعالى الحكم بوجود الدم ، الذي هو أذى ، فإذا وجد الأذى وجد الحيض .

قال شيخ الإسلام في الفتاوى : " لا حد لأقل سن تحيض فيه

وقال ابن معين : ليس بثقة . الكامل (٣/١٦٠) .

وقال الحاكم : يروي عن مكحول أحاديث موضوعة .

وقال الدارقطني : متروك . انظر : اللسان (٣٤٢٥) .

كما أن فيه علة أخرى ، فمكحول لم يسمع من أبي أمامة ، ذكره ابن أبي حاتم عن

أبيه في المراسيل (ص: ٢١٢) .

(١) البقرة : ٢٢٢ .

المرأة، ولا لأكثره ، فمتى رأت الأنثى الحيض فهي حائض ، وإن كانت دون تسع سنين ، أو فوق خمسين ، وذلك لأن أحكام الحيض علقها الله سبحانه وتعالى على وجوده ، ولم يحدد الله سبحانه وتعالى ، ولا رسوله سناً معيناً ، فوجب الرجوع فيه إلى الوجود الذي علق عليه الأحكام ، وتحديد بسن معين يحتاج إلى دليل من الكتاب أو السنة ، ولا دليل في ذلك " اهـ ^(١) .

وقال ابن رشد في المقدمات الممهديات : " فأما الطفلة الصغيرة فما رأت من الدم حكم له بأنه دم علة وفساد لانتفاء الحيض مع الصغر ، وليس له حد من السن ، إلا ما يقطع النساء أن مثلها لا تحيض ، وأما اليفعة التي تشبه أن تحيض فما رأت من الدم حكم له بأنه حيض ، وكان ذلك دلالة على البلوغ " اهـ ^(٢) .

وقال في مواهب الجليل : " وسن النساء قد يختلف في البلوغ ، فالواجب أن يرجع في ذلك إلى ما يعرفه النساء ، فهن على الفروج مؤتمنات ، فإن شككن أخذ في ذلك بالأحوط " اهـ ^(٣) .

وفي كتاب فقه الشيخ السعدي رحمه الله ، قال : " الحيض هو دم طبيعة وجبلة ، وذلك يختلف باختلاف النساء والأحوال والفصول ، والقوة والضعف ، وغيرها ، فكونه يربط بسن معين ، ومقدار معين ، ويلغى ما سواه مع مماثلته له ، ومع كونه مخالفاً لظاهر النصوص الشرعية ،

(١) مجموع الفتاوى (٢٣٧/١٩) .

(٢) المقدمات (١٣٠/١) .

(٣) مواهب الجليل (٣٦٧/١) .

فإنه مناف للأحوال الطبيعية .

يوضح هذا القول الصحيح ، أن القول الذي تقولونه ، مع أنه لا يدل عليه كتاب ولا سنة ، فإنه لا يمكن أن يبنى على قاعدة من القواعد ، ولا أصل من الأصول ... إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى ^(١) .

وهذا القول هو الرجح ، إلا أنني أقطع أن سن السابعة لا يمكن أن يكون زمن حيض؛ لأن الرسول ﷺ جعل الخطاب فيه للأولياء ، فقال: " مروا أبناءكم بالصلاة لسبع " وسبق تخريجه ، ولم يؤمر الولي بعقاب الولد في تلك السن ؛ لأنها ليست سنّاً صالحة للتكليف ^(٢) .

^(١) فقه الشيخ السعدي (٣٤٧/١) .

^(٢) كتب لي الشيخ / ناصر الفهد قائلاً : " رأيت بعيني بنتاً في السادسة ، في إحدى

الجرائد ، وقد حملت في الهند ، كما ذكر لنا بعض الثقات أن في اليمن من حملت ، وعمرها ست سنين " اهـ .

الفرع الأول

قول الجمهور : لا حيض قبل تسع سنين هل هو تحديد أم تقريب ؟

في هذا خلاف بين أهل العلم .

قال البساطي ، محمد بن عثمان الطائي كما في مواهب الجليل :
اختلف في انتهاء الصغر .

ف قيل : تسع . قيل : بأولها ، وقيل : بوسطها ، وقيل : بآخرها ^(١) .

قلت : هذه الأقوال ثلاثة أوجه في مذهب الشافعية .

قال النووي في المجموع : " والأصح استكمال التسع " .

وقال أيضاً : " والمذهب الذي عليه التفرع استكمال التسع .

وهل هو تحديد أم تقريب ؟ وجهان ، حكاهما صاحب الحاوي

والدارمي ، وغيرهما ؟

أحدهما : تحديد ، فلو نقص عن التسع ما نقص فليس بحيض ،
وهذا مقتضى إطلاق كثيرين .

الثاني : وهو أصحها أنه تقريب . صححه الروياني ، والرافعي ،
وغيرهما .

فعلى هذا قال صاحب الحاوي : لا يؤثر نقص اليوم ، واليومين .

قال الدارمي : لا يؤثر الشهر ، والشهران ^(٢) .

^(١) مواهب الجليل (١/٣٦٧) .

^(٢) المجموع (٢/٤٠١) .

وقال النووي في الروضة : " وهذا الضبط للتقريب على الأصح ، فلو كان بين رؤية الدم ، واستكمال التسع على الصحيح ، ما لا يسع حيضاً وطهراً ، كان ذلك الدم حيضاً ، وإلا فلا " ^(١) .

وأما المشهور من مذهب الحنابلة ، فإنهم يرون أنه تحديد ، فلا بد من تمام تسع سنين .

قال في الإنصاف : " وحيث قلنا : أقل سن تحيض له كذا فهو تحديد ، فلا بد من تمام تسع سنين " اهـ ^(٢) .

وهذا الخلاف مبني على قول من يرى تحديد السن التي تحيض به المرأة وأما من يرى عدم التحديد ، وهو الراجح ، فليس بحاجة إلى هذا التفصيل .

والمراد بالسنين : السنون القمرية .

قال تعالى : ﴿ يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج ﴾ ^(٣) .

فقوله سبحانه : ﴿ مواقيت للناس ﴾ إشارة إلى أنها مواقيت عالمية ، لعموم الناس مسلمهم وكافرهم . ولا عبرة بتوقيت غير التوقيت القمري . وقد أشار سبحانه بأنه توقيت منذ خلق السموات والأرض .

﴿ إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم

^(١) الروضة (١/١٣٤) .

^(٢) الإنصاف (١/٣٥٥) .

^(٣) البقرة : ١٨٩ .

خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ﴿ الآية ^(١) .

[٢١] ومن السنة ما رواه مسلم ، قال : حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ :

" إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوماً " . ورواه البخاري ^(٢) .

(١) التوبة : ٣٦ .

(٢) صحيح مسلم (١٧-١٠٨١) ، ورواه البخاري بنحوه (١٩٠٩) .

الفرع الثاني

إذا قلنا بالتحديد ، وإن أدنى سن تحيض فيه المرأة تسع سنين ، أو اثنتا عشرة سنة ، فرأت الدم قبل ذلك . فماذا يكون ؟

فقيل : دم علة وفساد .

وقيل : دم استحاضة .

وقيل : لا فرق بين دم العلة والفساد ، وبين دم الاستحاضة ، فكل واحد منهما يطلق على الآخر ؛ لأن دم الاستحاضة دم علة ومرض . وإذا كان الفساد يقابله الصحيح ، أو الصحة؛ فإن دم الاستحاضة ليس عن صحة ، بل هو عن علة ومرض فيكون فساداً .

وهل الخلاف لفظي ، لا يتجاوز المصطلح ؟ أم بينهما فرق في الأحكام؟ قد يقال : إن الخلاف لفظي، لأن دم الفساد ، ودم الاستحاضة كل منهما لا يمنع الصلاة والصيام ونحوهما .

وقد يقال : إن الخلاف ليس لفظياً؛ فإن دم الاستحاضة له أحكام من العمل بالعادة إذا أقبلت ، أو العمل بالتمييز ، بينما دم الفساد هو كالجرح ، وكمن به سلس بول ، لأنه قد يحصل من الصغيرة التي لا تحيض فلا يمكن أن ينزل عليه أحكام الحيض ، كما لا يمكن أن ينزل عليه أحكام الاستحاضة .

إذا عرفت ذلك ، فإليك النقول عن أهل العلم .

قال ابن نجيم في البحر الرائق : " قال بعضهم إن ما تراه المرأة قبل استكمال تسع سنين فهو دم فساد ، ولا يقال له استحاضة ؛ لأن

الاستحاضة لا تكون إلا على صفة لا تكون حيضاً ؛ ولهذا قال الأزهري:
الاستحاضة سيلان الدم في غير أوقاته المعتادة " (١) .

قلت : التعليل ليس بجيد ؛ لأن الدم الذي تراه قبل تسع سنين
على القول بالتحديد يصدق عليه أنه على صفة لا تكون حيضاً .

وقال الشافعي كما في المجموع : " لو رأت الدم قبل استكمال
تسع سنين ، فهو دم فساد . ولا يقال له استحاضة ؛ لأن الاستحاضة لا
يكون إلا على إثر حيض - ثم قال في فصل المميّزة - : " ولو رأت الدم
خمسة عشر يوماً دماً أسود ، ثم رأت أحمر ، فالأسود حيض وفي الأحمر
وجهان :

قال أبو إسحاق : هو استحاضة .

وقال ابن جريج : هو دم فساد لا استحاضة ؛ لأن الاستحاضة
ما دخل على إثر حيض في زمانه ، ثم جاوز خمسة عشر " اهـ (٢) .

وقال المرداوي في الحاوي الكبير : " النساء على أربعة أضرب :
طاهر ، وحائض ، ومستحاضة ، وذات فساد . فأما الطاهر فهي التي
ترى النقاء ، ومعناه أن تستدخل القطن فتخرج نقياً . وأما الحائض فهي
التي ترى الدم في زمان يكون حيضاً . وأما المستحاضة فهي التي ترى
الدم في إثر الحيض على صفة لا تكون حيضاً . وأما ذات الفساد فهي التي

(١) البحر الرائق (٢٠/١) .

(٢) المجموع (٣٨١/٢) .

تبتدىء بدم لا يكون حيضاً^(١) .

قال النووي بعد نقله لكلام الحاوي : " وحاصله أن الاستحاضة لاتطلق إلا على دم متصل بالحيض ، وليس بحيض ، وأما ما لا يتصل بالحيض فدم فساد ، ولا يسمى استحاضة ، وقد وافقه عليه جماعة .

وقال الأكثرون : يسمى الجميع استحاضة . قالوا : والاستحاضة نوعان : نوع يتصل بدم الحيض . وقد سبق بيانه .

ونوع لا يتصل به ، كصغيرة لم تبلغ تسع سنين ، رأت الدم ، وكبيرة رآته وانقطع لدون يوم وليلة . فحكمه حكم الحدث .

قال النووي : وهو الأصح الموافق لما سبق عن الأزهري وغيره من أهل اللغة، أن الاستحاضة دم يجري في غير أوانه^(٢) .

وقال ابن رشد في المقدمات: والدم الذي تراه المرأة ينقسم إلى ثلاثة أقسام: دم حيض ، ودم استحاضة ويسمونه دم علة وفساد ، ودم نفاس . اهـ^(٣) .

(١) الحاوي الكبير (١/٣٩٠) .

(٢) المجموع (٢/٣٨١) .

(٣) المقدمات (١/١٢٤) .

الفصل الثاني

خلاف العلماء في منتهى سن الحيض عند النساء

اختلف العلماء في منتهى سن الحيض إلى أقوال :

فقيه : لحيض بعد خمسين سنة .

وهو المشهور من مذهب الحنابلة ^(١) ، وبه قال إسحاق بن راهويه ^(٢) ، واختاره بعض الحنفية ^(٣) ، وابن شعبان من المالكية ^(٤) .

وقيل : منتهى الحيض خمس وخمسون سنة .

وهو قول أكثر الحنفية . وقال العيني : الفتوى في زماننا عليه ^(٥) .

وقيل : لحيض بعد ستين سنة . حكاه ابن نجيم عن أكثر

المشايخ ^(٦) ، وهو رواية عن أحمد ^(٧) ، واختاره المحاملي من الشافعية ^(٨) .

(١) كشف القناع (٢٠٢/١)، شرح منتهى الإرادات (١١٣/١، ١١٤)، المحرر

(٢٦/١)، المغني (٤٤٥/١)، الكافي (٧٥/١)، شرح الزركشي (٤٥٣/١)، مسائل أحمد

رواية ابنه عبدالله (ص ٤٦)، الروض المربع (٤٢٥/١)، الإنصاف (٣٥٦/١)، الفروع

(٢٦٥/١)، شرح العمدة (٤٨١/١) .

(٢) انظر : المغني (٤٤٥/١) .

(٣) البحر الرائق (٢٠٦/١) .

(٤) مواهب الجليل (٣٦٧/١) .

(٥) البناءة - العيني (٦١٤/١)، البحر الرائق (٢٠١/١)، شرح فتح القدير (١٦٠/١)،

حاشية ابن عابدين (٣٠٣/١)، مراقي الفلاح (ص ٥٧)، بدائع الصنائع (٤١/١) .

(٦) البحر الرائق (٢٠٦/١) .

(٧) الإنصاف (٣٥٦/١)، الفروع (٢٥٦/١)، المغني (٤٤٥/١) .

(٨) نهاية المحتاج (٣٢٥/١) .

وقيل : لا حيض بعد سبعين سنة . واختاره ابن شاس من المالكية ^(١) .

وقيل : إن رأت الدم بعد الخمسين إلى الستين فمشكوك فيه ، تصوم ، وتصلّي ، وتقضي الصوم احتياطاً . وهو اختيار الخرقي من الحنابلة ^(٢) .

وقيل : نساء العجم إلى خمسين ، ونساء العرب إلى الستين ؛ لأنهن أقوى جبلة .

وهو رواية عن أحمد ^(٣) .

وقيل : لا تحديد لمنتهى سن الحيض عند النساء ، وهو الراجح . وهو رواية عن أبي حنيفة ^(٤) ، واختاره ابن رشد من المالكية ^(٥) والماوردي من الشافعية ^(٦) ، وابن تيمية من الحنابلة ^(٧) .

(١) مواهب الجليل (٣٢٥/١) .

(٢) شرح الزركشي (٤٥٣/١) ، المغني (٤٤٥/١) .

(٣) الإنصاف (٣٥٦/١) ، المغني (٤٤٦/١) .

(٤) حاشية ابن عابدين (٣٠٤، ٣٠٣/١) .

(٥) مقدمات ابن رشد (١٣٠/١) .

(٦) الحاوي (٣٨٨/١) ، قال : " فأما زمان الحيض ، فأقل زمان تحيض فيه النساء تسع سنين ، وأكثره غير محدود ؛ لأن ما كان الحد فيه معتبراً ، ولم يكن في الشرع محدوداً ، كان الرجوع في حده وتبينه إلى الوجود ، وهو يختلف باختلاف البلاد لحرها وبردها " .

(٧) مجموع الفتاوى (٢٤٠/١٩) ، الاختيارات الفقهية (ص: ٢٨) .

دليل من قال : لا حيض بعد الخمسين

قال ابن قدامة :

[٢٢] روي عن عائشة أنها قالت :

إذا بلغت المرأة خمسين سنة خرجت من حد الحيض ^(١) .قال الزركشي : ذكره أحمد في رواية حنبل عنه ^(٢) .وروي عنها أنها قالت : لن ترى المرأة في بطنها ولداً بعد
الخمسين .قال الزركشي : رواه الدارقطني ^(٣) . اهـ ولم أقف عليه ^(٤) .

ولا يعلم ثبوت ذلك عن عائشة ، وعلى فرض ثبوت ذلك عنها ؛

^(١) المغني (٤٣٦/١) .^(٢) شرح الزركشي لمختصر الخرقى (٤٣٥/١) .^(٣) انظر المرجع السابق .^(٤) لم أقف عليهما في الكتب المولفة عن أحمد ، ولا في سنن الدارقطني ، وقد سبقني من بحث عنهما فلم يجدهما . انظر إرواء الغليل (٢٠٠/١) ، شرح الزركشي (٤٥٣/١) ، والروض المربع (٤٢٥/١) " بل الوارد عن أحمد ما يخالف هذين الأثرين ، ففي مسائل عبد الله بن أحمد لا بنه (ص : ٤٦) " سألت أبي عن امرأة قد أتى عليها نيف وخمسون سنة ، ولم تحض منذ سنة ، وقد رأت منذ يومين دمًا ليس بالكثير ، ولكنها إذا استنجت رأت دمًا قليلاً ، ولم تظطر ولم تترك الصلاة . ما ترى لها ؟ فقال أبي : لا تلتفت إليه ، تصوم وتصلي ، فإن عاودها بعد ذلك مرتين أو ثلاثاً فهذا حيض ، وقد رجع ، تقضي الصوم . قلت : فالصلاة ؟ قال : لا تقضي . اهـ

فعلى هذه الرواية يرى الإمام أحمد أن المرأة قد يحكم لها بالحيض ولو بعد

الخمسين .

فإنها قد تكون قالت ذلك بناء على غالب النساء ، أو بناء على من التقت بهن من النساء ، وليس عاماً في كل النساء .

قال ابن قدامة : " وما ذكر عن عائشة لا حجة فيه ؛ لأن وجود الحيض أمر حقيقي ، المرجع فيه إلى الوجود ، والوجود لا علم لها به ، ثم قد وجد بخلاف ما قالت ؛ فإن موسى بن عبد الله بن حسن قد ولدته أمه بعد الخمسين ، ووجد الحيض بعد الخمسين فلا يمكن إنكاره .

فإن قيل : هذا الدم ليس بحيض مع كونه على صفته وفي وقته وعادته بغير نص ، فهذا تحكم لا يقبل " . اهـ .

دليل من حد سن اليأس بالسنتين أو السبعين أو نحوهما .

قال في شرح العمدة : " لا يختلف المذهب أن لانقطاع الحيض غاية إذا بلغت المرأة لم تحض بعدها ، بل يكون الدم حينئذ دم فساد ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ واللّٰثِي يَتَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ ﴾ ^(١) ، ولو أمكن أن الحيض لا ينقطع أبداً ، لم يتسَنَّ أبداً ؛ ولأنه لم يوجد حيض معتاد في بنت المائة ونحوها فإن وجود شيء من ذلك فهو دم فساد كالصغيرة . وهذه الغاية ستون سنة في إحدى الروايات ؛ لأن ما قبل ذلك قد وجد حيض معتاد بنقل نساء ثقات " اهـ .

وإذا رأيت هذا الاختلاف بينهم ، فبعضهم يقول : خمس وخمسون سنة ، وبعضهم ستون ، وبعضهم سبعون . رأيت أن كل واحد

^(١) الطلاق ، آية : ٤ .

منهم قال بحسب ما كان غالباً في بيئته ، ومشهوراً بين نسائه ، وكلها تدل على أنه ليس في المسألة نص وإلا لما كان هذا الاختلاف ، واليأس ليس سنأً محدداً متى ما بلغته أصبحت يائسة ، بل هو وصف يلحق المرأة ، كما أن الحيض ليس سنأً بمجرد بلوغه تكون حائضاً حتى تتصف به . فاليأس من الحيض كما تقتضيه معنى الكلمة لغة : هو القنوط من رجوعه ، وانقطاع الرجاء بنزوله ، ولهذا سوى الله في العدة بين المرأة التي لا تحيض ، وبين المرأة اليائسة من الحيض بجامع أن كلا منهما قد انقطع حيضها .

دليل من قال : الدم من الخمسين إلى الستين مشكوك فيه .

قال الخرقي : " وإذا رأت الدم ولها خمسون سنة ، فلا تدع الصوم ولا الصلاة ، وتقضي الصوم احتياطاً . فإن رآته بعد الستين فقد زال الإشكال ، وتيقن أنه ليس بحيض ، فتصوم وتصلي ولا تقضي " (١) . ولعل الخرقي حين رأى أن في مذهب أحمد قولين :

الأول : أنه لا حيض بعد خمسين سنة .

الثاني : أن الغاية في الحيض ستون سنة .

تعارض عنده هذان القولان ، فأعرض عنهما ، وقال : إن ما بينهما مشكوك فيه ، لا تترك له الصلاة ولا الصوم ؛ لأن وجوبهما متيقن فلا يسقط بالشك ، وتقضي الصوم المفروض احتياطاً ؛ لأن وجوبه كان

(١) المغني (١/٤٤٥) .

متيقناً ، وما صامته في زمن الدم مشكوك في صحته ، فلا يسقط به ما
تيقن وجوبه ^(١) .

وقال الزركشي : " كأن الخرقى رحمه الله تعارضت عنده هذه
الأقوال فأعرض عنها وقال : إن ما بينهما مشكوك فيه ، فتصوم وتصلي ؛
لاحتمال كونه دم حيض ، وأداء الصلاة لا يلزمها ، والصوم الواجب
تقصيه لعدم صحته منها على هذا التقدير " اهـ ^(٢) .

قلت : هذا القول في غاية الضعف ؛ لأن الله سبحانه وتعالى لم
يوجب على العبد صيام يوم واحد مرتين ؛ ولأن الشك ليس في أحكام
الله ، وإنما هو وصف عارض يطرأ على الباحث إما لقصور في البحث ،
أو لتردد في أدلة ظاهرها التعارض ، وما يكون عند فلان من شك وتردد
لا يكون عند الآخر .

دليل من قال : لا حد بالسن لمنتهى الحيض .

الدليل الأول :

من القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ﴾ ^(٣) .
فأخبر الله سبحانه وتعالى عن المحيض بأنه هو الأذى الخارج من
الفرج ، فإذا وجد هذا الأذى وجد حكمه ، فكيف نحكم لهذا الدم قبل

^(١) انظر المرجع السابق .

^(٢) الزركشي في شرح الخرقى (١/٤٥٣) .

^(٣) البقرة ، آية : ٢٢٢ .